الأمم المتحدة

S/PRST/2000/22



مجلس الأمن

Distr.: General
29 June 2000
Arabic
Original: English And French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤١٦٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في الصومال''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

مشروع بيان رئاسي بشأن الصومال

''يعيد مجلس الأمن تأكيد التزاماته بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة الاحترام لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته. ويؤكد المجلس من جديد أن المسؤولية الكاملة عن تحقيق المصالحة والسلام الوطنيين تقع على كاهل الشعب الصومالي نفسه.

''ويعرب مجلس الأمن عن كامل تأييده للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإيجاد حل سياسي للأزمة في الصومال. وهو يرحب بمبادرة رئيس جيبوتي الرامية إلى إعادة السلام والاستقرار إلى الصومال ويؤيدها أتم التأييد، ويحث الدول والمنظمات الدولية التي تستطيع إيلاء الدعم السياسي لهذه الجهود وتقديم المساعدة المالية والتقنية لحكومة جيبوتي من أجل هذا الغرض على أن تفعل ذلك.

''ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان والتدهور الخطير في الحالة الإنسانية في الصومال، مما أدى إلى انتشار حالات الموت والتشريد وتفشي الأمراض بين السكان المدنيين، خصوصا الأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويعرب المجلس عن تقديره لجهود جميع من يضطلعون بالأنشطة

الإنسانية في الصومال من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والأفراد. ويدين المجلس بقوة اعتداءات الجماعات المسلحة على المدنيين الأبرياء وجميع الأفراد المضطلعين بالأنشطة الإنسانية. ويحث المجلس بقوة الفصائل الصومالية على احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وكفالة سلامة جميع الأفراد المضطلعين بالأنشطة الإنسانية وحريتهم في التنقل، وتيسير إيصال الإغاثة الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها.

''ويشدد مجلس الأمن على أهمية مشاركة ممثلي جميع قطاعات المجتمع الصومالي على أوسع نطاق ممكن في أي جهد يستهدف إنعاش الصومال. ويحث المجلس بقوة ممثلي جميع القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الصومالي على المشاركة على نحو نشط وبروح بناءة في أعمال المؤتمر الوطني الصومالي للسلام والمصالحة في جيبوتي. وفي هذا الصدد، يحث المجلس القادة المتحاربين وزعماء الفصائل على الكف عن عرقلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وعن محاولة تقويضها. ويعرب المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير مناسبة بشأن من يمارسون هذه الأنشطة من القادة المتحاربين وزعماء الفصائل. كما يحث المجلس جميع الدول على إيقاف تزويد هؤلاء الأفراد بالوسائل التي تمكنهم من مزاولة أنشطتهم التخريبية.

''ويذكِّر مجلس الأمن جميع الدول بالتزامها بالتقيد بالتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) ويحثها على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة التنفيذ والإنفاذ التامين لحظر الأسلحة. ويحث مجلس الأمن كذلك جميع الدول والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والكيانات الدولية على إبلاغ اللجنة المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) أي معلومات تتعلق بالانتهاكات المحتمل وقوعها لحظر الأسلحة.

''وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره''.